فتح تحمل سعيد صيام مسؤولية تفجير الشارع .. ونشطاؤها يضرمون النار في مقر مجلس الوزراء في رام الله .. ورشق موكب وزير الثقافة بالحجارة

مقتل سبعة مواطنين خلال اشتباكات دامية بين القوة التابعة لوزير الداخلية وقوى الامن

حماس تعتبر تظاهرات قوى الامن تمرداً يستوجب إيقاع اشد العقوبة على فاعليه.. واستنفار في محيط الفضائية الفلسطينية لمنع اقتحامها

اعضاء من القوة الامنية التابعة لحركة حماس يجوبون شوارع غزة

فلسطينيون يحملون فتى اصيب بجروح خطيرة اثناء الاشتباكات بين القوة التابعة لوزير الداخلية وقوى الامن

غزة ـ رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من اشرف الهور ووليد عوض:

اعلنت مصادر امنية وطبية فلسطينية امس مقتل سبعة مواطنين واصابة اكثر من ستين باشتباكات مسلحة بين افراد القوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية وقوات الامن الفلسطيني في مدينة غزة. وشهدت غزة اسوأ اقتتال داخلي منذ اشهر بسبب عدم صرف رواتب وتعثر محادثات تشكيل حكومة وحدة. وعزز تجدد القتال المخاوف من حرب اهلية. ودارت معارك بين القوات الموالية للحكومة التي تقودها حركة المقاومة الاسلامية (حماس) والرئيس الفلسطيني محمود عباس في شوارع غزة. وغطى الدخان المتصاعد من اطارات سيارات محترقة سماء مدينة غزة بينما تبادل الجانبان اطلاق النيران من فوق اسطح المنازل قرب مبنى البرلمان. وخلت الشوارع من المارة الذين هرعوا للاختباء.

واعلنت مصادر طبية مقتل الفتى محمد كامل الافغاني (16 عاما) من حي الرمال بغزة ومحمد توفيق الديري (45 عاما) من سكان حي الصبرة بغزة ورمضان محمد رمضان (22 عاما) وعلاء جرس (36 عاما)، كما قتل حسن ابو الهطل (15 عاما). واكد المصدر ان «اكثر من 60 فلسطينيا جرحوا، عدد منهم في حالة الخطر، خلال الاشتباكات التي وقعت في مدينة غزة كما جرح 23 آخرون في خان يونس» جنوب القطاع.

وافاد شهود عيان ان اشتباكات مسلحة وقعت في محيط المجلس التشريعي الفلسطيني بين افراد من القوة التنفيذية تمركزوا على اسطح المباني العليا والمجلس وبين افراد من الامن والشرطة الفلسطينية الذين كانوا تظاهروا في المنطقة واشعلوا اطارات سيارات، وسرعان ما تحولت الاحتجاجات الى اشتباكات مسلحة.

وكان وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام هدد السبت «بمنع هذا التمرد بالقوة مهما كلف الامر»، مؤكدا انه «على من يقف وراء هذا التمرد تحمل التبعات». وتوعد في بيان صادر عن مكتبه بانه «سيتم محاسبة العابثين والخارجين عن القانون اجلا ام عاجلا».

وبدأت هذه التظاهرات الاحتجاجية الخميس الماضي في عدد من مناطق قطاع غزة حيث قام عناصر الامن والشرطة الفلسطينية باغلاق الطرق الرئيسية ومنعوا السيارات من المرور بين جنوب القطاع وشماله احتجاجا على عدم قبض رواتبهم منذ سبعة اشهر.

وكان بين القتلى امس احد عناصر حرس الرئيس (القوة 17) قرب مقر الرئيس غرب غزة مما ادى لاعلان حالة الاستنفار في صفوف قوات الـ17 التي انتشرت على العديد من المفارق القريبة من مقر الرئاسة وبيت عباس في غزة.

وقال شهود عيان من سكان حي النصر وسط مدينة غزة ان القوة التنفيذية لوزارة الداخلية تبادلت إطلاق النار مع افراد قوة الامن المخصصة لحراسة احد منازل ضباط جهاز الامن الوقائي في المنطقة ومن ثم عملت القوة على محاصرته، واعتقال عدد من الحراس وجرح آخرين.

واصيب الصحافي جمال ابو نحل مصور قناة «العربية» بعيار ناري اثناء تغطيته لاحداث الاشتباكات في شارع عمر المختار الشارع الرئيس بمدينة غزة.

وبحسب روايات الشهود فإن معظم الإصابات كانت في صفوف المواطنين الذين تواجدوا في اماكن الاشتباكات.

الجدير ذكره ان الاشتباكات وقعت منذ اللحظات الاولى لانتشار القوة التنفيذية بناء على قرار وزير الداخلية الذي امرها ان تخرج الى شوارع قطاع غزة لمنع تظاهر العسكريين ولو باستخدام القوة.

وجاء انتشار القوة بعد الايام الثلاثة التي نفذت فيها قوى الامن الفلسطيني مسيرات احتجاجية كبيرة في مختلف مدن قطاع غزة للمطالبة بصرف رواتبهم.

ويوم السبت الماضي اشتدت احداث التوتر في الشارع الفلسطيني اثناء تظاهر قوى الامن حيث القيت قنبلة يدوية على مجموعة من المحتجين في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة ادت لإصابة خمسة اشخاص من افراد الاجهزة الامنية، الذين اتهموا على الفور القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية بالمسؤولية عن إلقاء القنبلة.

وكان مئات من افراد الاجهزة الامنية تظاهروا في عدة شوارع حيوية في قطاع غزة منددين بتأخر صرف رواتبهم للشهر السابع على التوالي، ونظموا تظاهرة جابت شوارع مدينة رفح رددوا خلالها شعارات تطالب بتوفير الرواتب واطلقوا عدة اعيرة نارية في الهواء، كما اقدم عدد من المتظاهرين خلال المسيرة على رشق سيارة الدكتور عطا الله ابو السبح وزير الثقافة بالحجارة وقاموا بتحطيم نوافذها.

وبدورها اعتبرت وزارة الداخلية الاحداث التي يقوم بها افراد من قوى الامن الفلسطيني تمرداً وانها ستعمل على منعه بالقوة.

ووصف ابو هلال في مؤتمر صحافي عقده ليلة السبت الموظفين المضربين عن العمل احتجاجاً على عدم تلقيهم رواتبهم بأنهم «مثيرو العبث والفوضى».

واشار ابو هلال الى ان وزارة الداخلية تمتلك كافة المقومات لمنع المتظاهرين وخاصة المنتمين للمؤسسة الامنية الذين قال عنهم انهم يحاولون منذ عدة ايام تشويه صورة رجل الامن في الشارع الفلسطيني من خلال نشر الفوضى والفلتان الامني، منوهاً الى ان الوزارة ستعمل على محاسبة الخارجين عن القانون آجلاً ام عاجلاً.

ووجه ابو هلال إصبع الاتهام لجهات وصفها بالخارجية ولم يذكرها بالاسم، بالوقوف وراء المظاهرات، معتبراً انها اصبحت مكشوفة للجميع.

وقال إن وزارة الداخلية اصبح لديها تسجيلات وادلة دامغة على وقوف جهات خارجية وراء هذه التظاهرات، وتسجيلات لكافة الاشخاص المتورطين في الاعمال التي سماها «اعمال شغب».

واشار الى ان من يقومون بمثل هذا العمل، هم عشرات غير تابعين للاجهزة الامنية وانهم جميعاً خارجون عن القانون.

الى ذلك فقد قررت وزارة الداخلية منع ما سمته تمرد بعض عناصر الاجهزة الامنية بالقوة مهما كلف الامر، مؤكدة ان هذا القرار يأتي بعد ان وجه الوزير رسالة الى الرئيس محمود عباس للتدخل شخصياً، ولقادة الاجهزة الامنية للقيام بدورهم في منع ومحاسبة المعتدين، واعلنت الوزارة انها قررت محاسبة العابثين والخارجين عن القانون عاجلاً ام آجلاً.

واعتبر الناطق باسم الحكومة الفلسطينية في بيان له ان الاعمال التي اقدم عليها المتظاهرون تصرفات غوغائية وممارسات لا اخلاقية تدل على مدى الانحطاط الذي يصل به البعض من خلال استخدام القوة والعنف ضد وزراء ونواب ومسؤولين، مشيراً الى ان هذه الاعمال تخلق حالة من الفوضى وتعرض مصالح المواطنين للخطر.

واستنكرت حماس بشدة الممارسات التي وصفتها بالمنهجة والمنظمة التي اقدمت عليها مجموعات وصفتها بانها معزولة من عناصر الاجهزة الامنية الفلسطينية.

وقالت حماس في بيان لها ان هذه الممارسات تصدر عن فئة قليلة تدعي الانتساب الى الاجهزة الامنية التي يفترض بها حماية الوطن والمواطن بدلا من العبث والفوضى والتخريب ومهاجمة المواطنين والاعتداء على ممتلكاتهم والمساس بالمرافق والمؤسسات العامة، معتبرة ان «احداث الشغب» التي قام بها بعض منتسبي الاجهزة الامنية هي احداث مبرمجة وجرائم واضحة تستهدف الوطن اولا واخيرا ويحركها اعداء الوطن الذين يستهدفون شق الصف الفلسطيني الوطني وتخريب الوضع الداخلي.

واوضحت حركة حماس ان هذه الاعمال التخريبية تشكل محاولة انقلاب واضحة ضد الحكومة الفلسطينية والشرعية الفلسطينية في سياق المخططات السوداء التي رسمها البعض ولا زال ينفذ فصولها تباعا، داعية وزير الداخلية الى معاقبة من سمتهم الخارجين عن القانون ومحاسبتهم بكل قوة وحزم واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة التي تكفل حماية الوطن والمجتمع والمؤسسة الامنية.

واقتحم مسلحون من كتائب شهداء الاقصى عمارة الاسراء في رام الله واعتدوا على مكتب نواب حماس في المدينة، وذلك في وقت طالب فيه النائب جمال الطيراوي الناطق الرسمي باسم كتلة فتح البرلمانية عناصر فتح وابناء الشعب الفلسطيني الى الخروج في مسيرات جماهيرية لوضع حد للقوة التنفيذية التابعة الى وزارة الداخلية.

وعقب مقتل خمسة فلسطينيين امس حمل الطيراوي القوة التنفيذية وحركة حماس مسؤولية الاشتباكات المسلحة، ودعا القاعدة الشعبية لحركة فتح الى «الثورة على القوة التنفيذية والميليشيا السوداء»، وموجها العديد من الانتقادات الحادة لحركة حماس التي تقود الحكومة والمجلس التشريعي، وقال «يجب استنهاض الجماهير بكاملها للوقوف امام هذه العصابة التي تسمى عصابة حماس، هذه العصابة التي ارتدت الى جذورها التاريخية الا وهي الاخوان المسلمون التي عانينا منها كثيرا».

واضاف الطيراوي قائلا للاذاعة الفلسطينية الرسمية «اقول نحن بحاجة الى وقفة جماهيرية ولنبتعد عن حديث التشريعي (تدخل المجلس التشريعي) ولنبتعد عن حديث القوى الوطنية في غزة التي تتحرك شمالا ويمينا مع المحبة لجهودها التي لم تستطع وضع حد لكذا الف مسلح تقودهم عصابة الاخوان المسلمين».

واضرم المئات من نشطاء حركة فتح امس الاحد النار في مقر مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله بالضفة الغربية.

وقال شهود عيان إن النيران اتت على اجزاء كبيرة من المبنى ملحقة به اضراراً جسيمة، فيما تمكن عناصر الاطفاء من اخماد النيران لاحقا.

واضاف الشهود ان المتظاهرين اقتحموا طوابق المجلس وحطموا جميع محتوياته من اجهزة حاسوب ومكاتب ملحقين اضرارا حتى بالنوافذ والابواب.

وقد شارك المئات من نشطاء حركة فتح واعضاء في كتائب شهداء الاقصى في مسيرة انطلقت من وسط مدينة رام الله وجابت شوارعها وصولا الى مقر مجلس الوزراء وقاموا باقتحامه، وتدخلت قوات الامن لتفريقهم، مطلقة العيارات النارية في الهواء، حيث نجحت باخراجهم من المبنى، من دون ان يبلغ عن وقوع اصابات.

واعلنت حركة فتح رفضها القاطع لقرار وزير الداخلية منع احتجاجات الموظفين بالقوة ووصفته بأنه قرار خطير جداً يستخف بعقول المواطنين.

واعتبر ماهر مقداد الناطق باسم حركة فتح استخدام لغة التهديد والوعيد لموظفين يطالبون بحقوقهم الشرعية التي كفلها لهم القانون، هو بمثابة استخفاف بدماء المواطنين وحقوقهم.

واعتبر مقداد في تصريحات صحافية ان قرار وزير الداخلية سعيد صيام بنشر قوات الامن لمحاربة المشاركين في التظاهرات من الموظفين المدنيين والعسكريين ومحاسبتهم قرار خطير يهدف لدفع الشارع الفلسطيني نحو الانفجار والهاوية التي قد لا تحمد عقباها.

واتهم مقداد اناساً وصفهم بانهم يتعجلون نزيف الدم الفلسطيني، قائلاً لقد حاولت فتح وما زالت بكل ما تملك من قوة ان يبقى مقدساً. وندد مقداد بالطرق التي لجأت إليها وزارة الداخلية في حل ازمة رواتب الموظفين، قائلاً ليست بهذه الطريقة يمكن ان تخاطب جموع المضربين وخاصة ان مطالبهم عادلة.

واكد على ان حركة فتح ستستمر بأداء دورها بكل قوة لصيانة وحدة هذا الشعب وعدم دفع الامور نحو خيارات كارثية. وتساءل مقداد لماذا لم تغضب وزارة الداخلية هكذا عندما توجهت مسيرة حاشدة لحركة حماس الى منزل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهتف فيها المتظاهرون بعبارات تهاجم الرئاسة، وقذفوا منزل الرئيس بالحجارة، ولماذا لم تتخذ وقتها الداخلية قرارات مماثلة لقمع تظاهرة حماس؟

من جهته قال احمد عبد الرحمن، احد ابرز قادة حركة فتح، إن «ما يحصل في غزة هو جريمة يتحمل مسؤوليتها قيادة حركة حماس ووزير الداخلية الذي اصدر اوامر باطلاق النار».

واضاف عبد الرحمن إن «كل العالم يعرف من اصدر الاوامر باطلاق النار في غزة التي يعرف الجميع انها غابة بنادق وان اي اشتباكات ستوقع ضحايا..».

وبدورها طالبت اللجنة الوطنية العليا للقوي الوطنية والإسلامية بإزالة كافة المظاهر المسلحة من الشوارع الفلسطينية ولوقف إطلاق النار، ودعت الى اجتماع لكافة القوى الفلسطينية لتدارس تداعيات خطورة هذا الموضوع وللعمل على حله بأسرع وقت ممكن.

الجدير بالذكر ان المئات من افراد الاجهزة الامنية قاموا منذ الخميس الماضي بتظاهرات في شتى مناطق قطاع غزة للمطالبة بصرف رواتبهم بشكل كامل بدلا من نظام السلف الذي تنتهجه الحكومة الفلسطينية.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس امر امس قوات الامن الفلسطينية والامن الوطني بالالتزام بمقرات عملهم والعودة الى ثكناتهم ومعسكراتهم وعدم المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات المستمرة في الاراضي الفلسطينية ضد الحكومة التي تقودها حركة «حماس».

واصدر عباس اوامره الى جميع منتسبي الاجهزة الامنية، بعدم المشاركة في اية تظاهرات والالتزام في اماكن عملهم ومعسكراتهم، ومزاولة اعمالهم والقيام بواجباتهم في حفظ الامن والنظام العام، وحماية ابناء الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم، وجاء في البيان الصادر عن الرئاسة انه «على ضوء مشاركة افراد من الاجهزة الامنية في التظاهرات والاعمال الاحتجاجية على تأخر صرف الرواتب، اصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الرئيس محمود عباس، القائد الاعلى، يوم السبت الموافق 2006/9/30 تعليماته الى جميع منتسبي الاجهزة الامنية بعدم المشاركة في اية تظاهرات او احتجاجات، والتزامهم في اماكن عملهم وثكناتهم ومعسكراتهم، ومزاولة اعمالهم والقيام بواجباتهم في حفظ الامن والنظام العام، وحماية ابناء شعبنا ومصالحه وممتلكاته من اية اعمال مخلة بالامن من شأنها توتير العلاقات الوطنية والحاق افدح الاخطار بمصالح شعبنا».

وفي ظل اندلاع الاشتباكات المسلحة امس بين القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية المحسوبة على حماس وبين عناصر الاجهزة الامنية الفلسطينية، عززت قوات الامن من تواجدها في محيط التلفزيون والفضائية الفلسطينية في القطاع خشية اقتحامهما من قبل مسلحين والسيطرة عليهما.

وقالت مصادر فلسطينية ان حالة الاستنفار القصوى اعلنت الليلة قبل الماضية في محيط وسائل الاعلام الرسمية الفلسطينية التابعة للرئاسة الفلسطينية وخصوصا التلفزيون والفضائية تحسبا من اقدام مسلحين على اقتحامهما السيطرة عليهما.

اجتماع اولمرت وبوش ومؤتمر دول عربية معتدلة في القاهرة هذا الاسبوع

رايس الى المنطقة: تقوية عباس عن طريق الاموال والسلاح بهدف اضعاف حماس

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

كشفت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية في عددها الصادر امس الاحد ان وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس، ستعمل خلال زيارتها هذا الاسبوع الى منطقة الشرق الاوسط، على ترتيب ما اسماه مصدر اسرائيلي سياسي رفيع المستوى في تل ابيب رزمة من المساعدات والمنح لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس (ابو مازن) لتقويته في الشارع الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية اخرى تعد هذه المساعدات، بحسب نفس المسؤول، ضربة قاصمة للحكومة الفلسطينية برئاسة اسماعيل هنية، من حركة حماس، اي ان المعادلة التي ستعمل رايس على تحقيقها هي تقوية محمود عباس، بمساعدة ما تسميه واشنطن الدول العربية المعتدلة، الاردن، مصر والعربية السعودية، على حساب حركة حماس. ووصف المصدر الاسرائيلي الخطة الامريكية الجديدة بانها تتضمن افكارا خلاقة، ومنها تحويل ميزانيات هائلة الى الرئاسة الفلسطينية وليس الى الحكومة الفلسطينية.

ونقل المراسل السياسي للصحيفة الاسرائيلية الوف بن، عن مصادر سياسية وامريكية متطابقة قولها ان الادارة الامريكية على علم وعلى دراية بان الحكومتين الاسرائيلية والفلسطينية، هما اليوم حكومتان ضعيفتان للغاية، ولا يمكنهما القيام بأية مبادرة، الامر الذي يحتم على الادارة الامريكية التدخل بجدية لاحياء المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية.

واضافت الصحيفة الاسرائيلية قائلة ان الادارة الامريكية قامت في الاونة الاخيرة بفحص العديد من الطرق والوسائل بهدف احياء المفاوضات بين الطرفين، وتوصلت الى نتيجة مفادها انها بادئ ذي بدء عليها ان تقوم بتحويل الاموال الى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وليس الى الحكومة الفلسطينية، بهدف اضعاف حركة حماس في الشارع الفلسطيني، الذي يعاني من اوضاع اقتصادية صعبة للغاية بسبب الحصار المفروض عليه عربيا ودوليا، بالاضافة الى ذلك قررت الادارة الامريكية تقوية الحرس الرئاسي الفلسطيني التابع لمحمود عباس لفرض الامن في الشارع الفلسطيني، كما قررت ادراة الرئيس جورج بوش تفعيل خطة دايتون، والقاضية بفتح المعابر بين الضفة الغربية المحتلة وبين قطاع غزة، على غرار المعبر الحدودي في رفح، شريطة ان يتم تفعيل المعابر بواسطة الحرس الرئاسي الفلسطيني فقط وبمساعدة من المراقبين الاجانب وعدم السماح لوزارة الداخلية الفلسطينية وقواتها بالتدخل في تفعيل المعابر. كما تنص الخطة الامريكية التي ستعمل رايس على تطبيقها بين الاسرائيليين والفلسطينيين على فتح الطريق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الامر الذي سيؤدي بطبيعة الحال الى تقوية الرئيس عباس على حساب الحكومة الفلسطينية برئاسة هنية، يشار الى ان الاتفاق بين الطرفين على فتح المعابر لم يخرج الى حيز التنفيذ بعدما زعمت اسرائيل ان الفلسطينيين قاموا بالتصعيد العسكري، وتحديدا بعد ان قاموا بأسر الجندي الاسرائيلي غلعاد شليط، في الخامس والعشرين من شهر حزيران (يونيو) الماضي. وتابعت الصحيفة الاسرائيلية قائلة ان وزيرة الخارجية الامريكية رايس ستصل الى الدولة العبرية يوم الخميس القادم حيث ستجتمع الى رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت والى وزيري الخارجية والامن تسيبي ليفني وعمير بيرتس، كما ستقوم بالاجتماع على حدة في مدينة رام الله المحتلة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس.

ومضت قائلة ان رايس ستصل الى المنطقة برفقة عدد كبير من المسؤولين في الادارة الامريكية، كما سيرافقها في الزيارة الى اسرائيل سفير تل ابيب في واشنطن داني ايالون.

على صلة بما سلف كشف الصحافي الاسرائيلي الوف بن النقاب عن ان رئيس الوزراء اولمرت سيصل الى الولايات المتحدة الامريكية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم للمشاركة في اجتماع اللوبي الصهيوني في امريكا، وفي الثالث عشر من نفس الشهر سيجري لقاء مع الرئيس الامريكي جورج بوش، في البيت الابيض للبحث في عدد من المسائل والقضايا التي تهم البلدين.

كما كشفت الصحيفة الاسرائيلية النقاب عن انه خلال جولة وزيرة الخارجية الامريكية في المنطقة ستعقد لقاء قمة تحت عنوان «اصدقاء السلام» وسيشارك فيه وزراء الخارجية العرب ممن تسميهم واشنطن الدول المعتدلة، حيث سيتم بحث اعادة اعمار لبنان، واضافت ان الادارة الامريكية كانت قد قررت اجراء لقاء القمة في العربية السعودية، ولكن اصرار مصر على عقده في القاهرة ادى الى تغيير موقفها.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدعو فتح وحماس الى وقف اعمال العنف والحوار

دمشق ـ اف ب: دعا احد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تتخذ من دمشق مقرا، امس الاحد قوات الامن الموالية لحركة فتح بزعامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس والقوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية سعيد صيام من حركة حماس، الى «وقف الاشتباكات المسلحة» والبدء بالحوار.

ودعا ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية في بيان «حركتي فتح وحماس الى وقف الاشتباكات المسلحة في قطاع غزة بشكل فوري حقنا للدماء الفلسطينية ولتفويت الفرصة على العدو الصهيوني الذي يسعى الى احداث فتنة داخلية».

واضاف «ان الحوار والحوار فقط هو الاسلوب الوحيد لمعالجة الخلافات الداخلية بعيدا عن اسلوب العنف والاشتباكات المسلحة التي يرفضها الشعب الفلسطيني بشكل قاطع».

وطالب ماهر الطاهر «الفصائل الفلسطينية بتشكيل لجنة تحقيق لمتابعة ما جرى وتحديد الاسباب التي ادت الى هذه الاشتباكات ومن هو المسؤول عنها».

وافادت مصادر طبية فلسطينية في اخر حصيلة امس الاحد ان عدد ضحايا الاشتباكات المسلحة بين افراد القوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية الفلسطيني وقوات الامن الفلسطيني في مدينة غزة ارتفع الى خمسة قتلى واكثر من ستين جريحا.

من جهة اخرى، قام مئات المتظاهرين الفلسطينيين الغاضبين باشعال النار في مقر الحكومة الفلسطينية في رام الله بالضفة الغربية، كما افاد مراسل وكالة «فرانس برس».

اسرائيل تدرس تنفيذ عملية عسكرية برية واسعة في القطاع لوقف اطلاق الصواريخ بدائية الصنع والمقاومة تواصل اطلاقها

رام الله ـ غزة ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض ،اشرف الهور:

اكد رئيس هيئة الاركان الاسرائيلي دان حالوتس امس ان حكومة تل ابيب تدرس تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة لوقف اطلاق الصواريخ بدائية الصنع من قبل نشطاء الانتفاضة على البلدات الاسرائيلية المجاورة للقطاع.

ونقلت الاذاعة الاسرائيلية الرسمية عن حالوتس قوله ان اسرائيل تدرس امكانية تصعيد العمل العسكري في قطاع غزة لوقف اطلاق الصواريخ، وقال «علينا ان نجد طرقا عسكرية لخفض اطلاق الصواريخ على سديروت» البلدة الاسرائيلية التي باتت هدفا لصواريخ المقاومة الفلسطينية.

واشار حالوتس الى عملية اسرائيلية متواصلة واكثر عمقا في قطاع غزة وقال «على سبيل المثال القيام بعمل بري اكثر تواصلا وعمقا ونحن نجري مشاورات بشأن ذلك». هذا وافاد التلفزيون الاسرائيلي مساء الجمعة ان الجيش الاسرائيلي اوصى حكومة اولمرت باعادة احتلال قطاع غزة حتى لا يتحول قطاع غزة الى جنوب لبنان جديد.

وفي تقرير اوردته القناة الثانية من التلفزيون الاسرائيلي قال المراسل العسكري روني دانييل «ان اوساطا قيادية في الجيش سارعت مؤخرا للطلب من حكومة اولمرت الموافقة على خطة هجومية ضد قطاع غزة قبل ان تتسلح الفصائل الفلسطينية هناك بأنواع جديدة من الصواريخ».

وحسب مصادر اسرائيلية ان المقصود الفترة القريبة القادمة اي ما بعد يوم الغفران الذي يصادف اليوم وان الجيش الاسرائيلي يتحدث عن الخروج من لبنان والدخول في غزة.

ووفق المصادر الاسرائيلية تعكف وزارة الخارجية الاسرائيلية على تهيئة الرأي العام العالمي لقبول ما سيحدث ضد غزة بحجة سقوط الصواريخ على مستوطنات النقب الغربي وان اسرائيل انسحبت من قطاع غزة لكن الفلسطينيين يواصلون الهجوم على مدنها ومستوطناتها بالصواريخ وان لا مناص من الرد العسكري الشامل للحد من قدرات فصائل المقاومة.

وفي الوقت الذي باتت فيه اسرائيل تحضر للهجوم على غزة بحجة وقف اطلاق الصواريخ –بدائية الصنع– على البلدات الاسرائيلية القريبة من غزة ذكرت الاذاعة الاسرائيلية الرسمية ان صاروخا فلسطينيا محلي الصنع سقط مساء امس الاول في باحة بيت سكني في بلدة سديروت مما أدى الى إصابة شخصين بجراح خفيفة حتى متوسطة بشظايا الصاروخ المتناثرة، وإصابة ثلاثة بحالات هلع.

وكان صاروخ اخر سقط يوم الثلاثاء الماضي على منطقة مكتظة بالمارة في مركز سديروت، وادى الى إصابة جندية بجراح خفيفة وأصيب عدة أشخاص بحالات هلع نتيجة لسقوط الصاروخ.

ومن جهتها اعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين امس مسؤوليتها عن قصف بلدة سديروت جنوب فلسطين المحتلة عام 48 بصاروخين من طراز قدس متوسط المدى.

وهددت السرايا في بيان صحافي بإمطار البلدات والمستوطنات الاسرائيلية بالصواريخ ردا على تهديدات قوات الاحتلال بشن هجوم واسع على قطاع غزة.

وكانت سرايا القدس قد تبنت الليلة قبل الماضية أيضا قصف سديروت بصاورخي قدس متوسط المدى.

وأكد بيان للسرايا أن هذا القصف يأتي في سياق الردود الطبيعية على جرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين.

ازمة صامتة بين النظام المصري وحركة حماس بعد رسالة سليمان الى مشعل

القاهرة ـ «القدس العربي»:

قالت مصادر مصرية مطلعة ان العلاقات بين الحكومة المصرية وحركة حماس تشهد ازمة صامتة عبرت عنها الرسائل المتبادلة بين خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، واللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، حيث وجّه مشعل رسالة خطية الى عمر سليمان في الثالث والعشرين من شهر ايلول (سبتمبر) الحالي طالبه فيها بتحمّل مصر لمسؤولياتها والدخول بثقلها لرعاية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني، مشيرا الى ان مصر هي الاجدر بهذا الدور من اي دولة اخرى ... كما ابدى مشعل ملاحظاته حول موضوع الجندي الاسرائيلي الاسير مبديا تحفظاته على المقترح المصري، الذي يطلب تحويل التفاوض ليكون بين محمود عباس وايهود اولمرت، بعد ان يتم الافراج عن عدد رمزي من الاسرى يحدده الاسرائيليون.

وتضيف المصادر: ان اللواء عمر سليمان رد برسالة خطية في السادس والعشرين من الشهر نفسه (اي بعد ثلاثة ايام)، اكد فيها حرص مصر الدائم على الوصول الى سلام عادل، مشيرا الى ان ذلك لن يتأتى الا بتحرك واع سليم يقنع المجتمع الدولي. وحول موضوع الجندي الاسير، اشار سليمان الى ان ذلك لا يعد امرا مهما ولا اساسيا لمصر، غير ان الطرف الاسرائيلي يشترط الافراج عن الجندي الاسرائيلي قبل البدء بأية تحركات استجابة لمتطلبات المرحلة القادمة، مؤكدا في رسالته على انه ليس هناك اي عرض جديد خلافا للعرض الذي تم تقديمه لحركة حماس في آخر زيارة قام بها وفد من حماس سرا الى القاهرة من اسبوعين.

المصادر المصرية المذكورة، تقول ان سليمان اطلع الامريكيين والاسرائيليين على مضمون الرسالة التي تم توجيهها الى مشعل، ما دفع الاسرائيليين الى تسريب ذلك الى وسائل الاعلام الاسرائيلية، والتوقف عند عبارة يمكن ان يفهم منها انها تحمل تهديدا لحركة حماس.

وترى المصادر المطلعة، ان اطلاع الامريكيين والاسرائيليين على الرسالة، وتسريبها من قبل المصريين، اثار استياء لدى قيادة حركة حماس، التي فسّرت ذلك بانه انحياز مصري للموقف الاسرائيلي وتبن له على حساب الموقف الفلسطيني.

وما زاد في الاستياء من الموقف المصري، هو ان ذلك ترافق مع تقارير عن لقاء تم في العقبة حضره مسؤولون امنيون عرب واسرائيليون، كان من بينهم عمر سليمان، وان سليمان ومسؤولين آخرين تحفّظوا على اتفاق عباس وهنية على تشكيل حكومة وحدة وطنية من زاويتين، الاولى ان يكون هنية رئيسا لهذه الحكومة، والثانية عدم تضمّن البرنامج اعترافا صريحا وواضحا من حماس باسرائيل والاتفاقات التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية.

الاونروا تطلق نداء لحل وضع الفلسطينيين العراقيين

■ دمشق ـ يو بي آي: اطلقت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الاونروا» التابعة للامم المتحدة امس الاحد نداء لحل وضع مئات الفلسطينيين القادمين من العراق والعالقين على الحدود العراقية مع كل من سورية والاردن.

وقال بانوس مومسيس المدير العام لشؤون الاونروا في سورية ان « 375 لاجئا فلسطينيا عراقيا عالقين في منطقة التنف على الحدود السورية العراقية» على بعد نحو 300 كم الى الشمال الشرقي من دمشق. واضاف في مؤتمر صحافي عقده امس بمناسبة زيارة كارين ابو زيد المفوض العام لشؤون اللاجئين في غزة ان نحو « 228 من الفلسطينيين العراقيين عالقين على الحدود الاردنية ـ العراقية».

واشار الى انه مضى على وجود هؤلاء على الحدود نحو « 5 اشهر وهم يعيشون اوضاعا انسانية صعبة».

وقالت ابو زيد ان «وضعهم سيئ جدا، خصوصا ان غالبيتهم من الاطفال والنساء وقد بدات السنة الدراسية. ومنذ شهر سجل مقتل طفل منهم بحادث سير».

واشارت ابو زيد الى ان اللاجئين لا يقعون تحت سلطة وكالة الاونروا «انما المفوضية العليا للاجئين ومع ذلك فقد تمت مناقشة الامر لقبولهم في اي مكان ليس بالضرورة سورية او الاردن».

واشارت الى انها طالبت الدول المانحة خلال اجتماعها بهم في عمان الاسبوع المنصرم بـ«السعي لاعادتهم الى غزة او الضفة الغربية»، مضيفة انه «ليس بالضرورة ان تتحمل سورية او الاردن هذه المسؤولية».

وكانت ابو زيد وصلت الى دمشق السبت والتقت عددا من المسؤولين السوريين بينهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ديالا الحاج عارف وبشار الشعار وزير شؤون الهلال الاحمر السوري والدكتور فيصل مقداد نائب وزير الخارجية، كما شاركت اللاجئين في افطار في مخيم خان دنون اقيم مساء امس الاول. وقالت ان «الوضع في غزة سيئ جدا ويتدهور بسبب عدم دفع الرواتب واغلاق المعابر والحد من حرية التنقل وانقطاع الكهرباء وهو ما يؤثر تاليا على المياه»، وذلك منذ نهاية حزيران (يونيو) مع اسر الجندي الاسرائيلي غلعاد شليط. واضافت «لدينا تبرعات من السعودية والامارات بمبلغ 20 مليون دولار لبناء المنازل المهدمة وعندنا مخططات جاهزة ولكننا لا نتمكن من اعادة البناء بسبب فقدان مواد البناء بفعل اغلاق المعابر». وشددت على ان «الاموال التي حصلت عليها الاونروا لا يمكنها ان تتصرف بها بمعزل عن الحكومة». وكشفت ان «عدد اللاجئين الفلسطينيين في كل من سورية ولبنان بات متساويا تقريبا حيث يستضيف كل منهما نحو 432 الف لاجئ من اصل 4 ملايين في الضفة وغزة والاردن ولبنان وسورية».

وقالت ان «الاردن يستضيف نحو 42 % من اللاجئين وهو القسم الاكبر ومن ثم غزة فالضفة الغربية فسورية ولبنان».

وعن تحسين اوضاع اللاجئين في سورية قالت المفوضة ان الوكالة اطلقت خطة العام الماضي مدتها 5 سنوات تتضمن زيادة بمقدار 30 % «وقد استهلكنا نحو 3 الى 4 ملايين دولار من الوكالة في الصرف الصحي واعادة تأهيل شوارع مخيمات اللاجئين».

وقالت انه بالنسبة «للعامين 2007 و2008 فهنالك خطة لمسح حاجات اللاجئين تتضمن زيادة بمقدار 15 % وقد عبرت الدول المانحة في عمان الاسبوع المنصرم عن دعمها لها».